• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

دعا إلى المشاركة في الانتخابات من باب درء المفاسد مقدم على جلب المصالح

هايف من ديوانه: حكم الدستورية أوجب المشاركة في الانتخابات لحماية الشريعة

محمد هايف وبجواره الشيخ ناظم المسباح

جانب من ندوة هايف

أكد نواب سابقون وشيوخ دين وقانونيون وأكاديميون من الشعب الكويتي أن المشاركة في انتخابات مجلس الأمة 2013 واجبة وضرورية وتأتي من باب درء المفاسد هو مقدم على جلب المصالح، كان ذلك خلال الندوة التي أقامها النائب السابق محمد هايف في ديوانه يوم امس الأول تحت عنوان «حماية الشريعة أولى.. أم حماية الدستور» وقال خلالها الشيخ ناظم المسباح: إن اهتمام الشعب الكويتي بأمور امتنا السياسية الداخلية والخارجية يعتبر مظهرا حضاريا فبعد الصراح الذي حصل بالبلد وارتفاع وتيرته بشكل حاد فإننا ولله الحمد لم يحدث أن ازهقت نفس واحدة وهذا ما أشير له بالمظهر الحضاري وهذا ما يتميز به الشعب الكويتي الطيب.

المسباح: نحتاج إلى رجال يعدلون الدستور نحو الشريعة الإسلامية

وأشار المسباح إلى أننا نعيش في مجتمع داخلي وخارجي يحتاج إلى رجال يعدلون الدستور نحو الشريعة الإسلامية مشيرا إلى انه وبعد حكم المحكمة الدستورية يجب أن نقبل ونسلم به مطالبا النائب السابق محمد هايف ان يعدل عن قرار عدم خوضه الانتخابات ليدافع عن الشعب ناصحا المعارضة بعدم ترك العضوية والتي هي سلاح يحافظون من خلاله على المطالب الشعبية فهم من غير هذا السلاح وهو عضوية مجلس الأمة فلن يسمعهم احد.

من جانبه قال النائب السابق محمد هايف «إنني قد عملت بالمعارضة مع الأغلبية والتي كانت لهم مواقف مشرفة وبطولية وتاريخية وهنا نحن لا نهمل دور الشعب الكويتي في الحراك في ظل ممارسات الحكومة التي أدخلت البلد في نفق مظلم. مضيفا أن الاختلاف وارد، فالاختلاف موجود في كل معارضة.

وأشار هايف إلى «أن حماية الشريعة أولى من حماية الدستور وهنا نحن لا نطعن في الدستور ولكننا لا نهمل جوانب كثيرة منها الخلاف حول مرسوم الصوت الواحد مبينا أن هذا المرسوم لا تنطبق عليه الضرورة ولكن الحكومة لم تهتم ولم تلتفت إلى رأي الشارع الكويتي ولم تهتم بخروج الشعب للشارع الذي ندد بمرسوم الصوت الواحد وذلك ما أوصلنا إلى طريق مسدود ومغلق جعلنا أمام خيارين إما أن نقبل بحكم المحكمة الدستورية أو الالتفات إلى الشارع أو الحراك وبالطبع الخيار الثاني به مفاسد كبيرة قد تجر الأمة إلى الهاوية والعاقل يجب عليه أن يحكم العقل وألا يذهب إلى طريق الهلاك.

وأضاف هايف أن مجلس الأمة هو ملك للشعب الكويتي وليس لأحد آخر فلنا في أهل العراق خير عبرة بل وان أهل العراق حجتهم أقوى من حجتنا حين قاطعوا الانتخابات فماذا حدث لهم بعدها فبسبب مقاطعتهم احتلت العراق وها هم المقاطعون من أهل العراق استضعفوا بسبب مقاطعتهم فهل من الصحيح أن نجرب الصدام مرة اخرى مع حكومة لم تقدر شعبها وخصوصا بعد أن حكمت المحكمة الدستورية بدستورية مرسوم الصوت الواحد؟ لقد أصبحت الحكومة أقوى بالحجة وهذه الحكومة هي نفسها التي لم تهتم بالمقاطعة السابقة لافتا إلى انه إذا قاطعنا الآن فسيأتي للمجلس أعضاء يخلطون بين الشباب والبنات كما حاول البعض في المجلس السابق وأيضا سيصل غيرهم من التيارات الفاسدة ممن تريد سرقة البلد هذا غير التيارات التي لديها أجندات خارجية.

وفي ختام حديثه قال هايف: «لابد من المشاركة حتى يصل نواب للمجلس بهم خير للبلاد والعباد وأنا على ثقة إذا شارك أهل الكويت فإنة سيكون بمجلس الأمة المقبل أغلبية بها خير وأضاف هايف: لو انني شاركت انتخابا في هذه الانتخابات فسيقال انني ادفع نحو المشاركة حتى اصل أنا للمجلس، ولكنني لن أشارك حتى يقبل الناس كلامي».

وخاطب شعب الكويت بقوله: «شاركوا ولا تتركوا بيتكم وبيت الشعب للصوص فإن تخلى أهل الصلاح والأمانة فإن المجلس سيترك للمفسدين يفسدون بالبلاد، لذا يجب أن نحافظ علي هذا المجلس ولو لمدة معينة فمن الممكن أن يخسر الشعب الكويتي بالمجلس القادم ان لم يشارك ما لم يخسره في سنوات، لذا فإنني أناشد وأدفع نحو المشاركة واختيار من ترون فيه الصلاح والأمانة.

من ناحيته قال أستاذ القانون د.مرضي العياش إن مسألة اختلافنا بحكم المحكمة الدستورية لا يعني عدم احترام المحكمة الدستورية ونحن هنا لا ندعو للمشاركة من اجل المجلس ولكن هذه المشاركة منوطة بالمرشحين الخيرين وأنا شخصيا أتعاطف مع المقاطعة، ولكن عقلي يرفض المقاطعة لذا فيجب أن يكون لنا رأي حر نحو المشاركة.

وتساءل العياش قائلا: كيف يربط الإخوة المقاطعة والمشاركة بالملاحقات السياسية واخواننا المعتقلين، مشددا على ضرورة المشاركة حتى نوصل رجالا تطالب بحقوق المعتقلين واختتم العياش حديثه بسؤال قائلا «ما الهدف من المقاطعة وإلى ماذا سوف توصلنا المقاطعة؟ فلا أرى هدفا ستوصلنا له المقاطعة لذلك سنشارك».

• بدر السهيل

أعلن في مؤتمر صحافي عقده في ديوانه عن نيته الترشح لرئاسة مجلس الأمة المقبل

المري: حكم المحكمة الدستورية أنهى الجدل حول مرسوم الصوت الواحد

ناصر المري

المري خلال المؤتمر الصحافي (اسامة ابو عطية)

أعلن مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري عزمه الترشح لرئاسة مجلس الامة حتى لا يكون الترشح لهذا المنصب على مناطق معينة او اسر معينة.

وقال المري: اننا نؤمن بأن الترشح حق لكل مواطن ولذلك يجب الا تكون هناك رهبة بعد اليوم لأي مرشح او نائب قادم من المناطق الخارجية من الترشح لهذا المنصب، مؤكدا سأكسر هذا الاحتكار، وان كتب لي النجاح فهو خير، وان لم يكتب لي فيكفي ان يشعر نواب المناطق الخارجية انهم متساوون مع غيرهم في القدرة على العطاء وقيادة السلطة التشريعية.

وبين المري في مؤتمر صحافي عقده أمس الأول في ديوانه بالدائرة الخامسة انه منذ تأسيس مجلس الامة كانت الرئاسة تأتي من بعض الأسر وبعض المناطق داخل الدولة، وآن الاوان لان يأتي رئيس من المناطق الخارجية حتى نطبق المساواة التي نص عليها الدستور.

وردا على سؤال عما اذا كنا هناك تنسيق مع اقطاب سياسية ونيابية حالية او سابقة وخصوصا في ظل الفكرة السائدة من انه لا احد يصل الى منصب رئاسة المجلس من دون هذا الدعم، قال المري نحن في الكويت بلد خصب بالشائعات، ويجب الا نعيش في وهم الشائعة.

وبخصوص عودة بعض المقاطعين للمشاركة في الانتخابات، اكد المري انه في حال المقاطعة فان الخاسر هو الوطن، وفي حال المشاركة فان الكل رابح، داعيا كل من يجد في نفسه القدرة على خدمة البلد الى الترشح والا يبخل المواطنون في الانتخاب من اجل وطنهم وليس لمرشح بعينه، مبينا ان الناخب اذا تنازل عن حقه في الانتخاب فعليه ان يقبل ما يختاره له الآخرون.

وشدد على ضرورة اختيار اهل الكفاءة والكل يختار من المرشحين من لديه المام واختصاص بالقضية التي تهمه، مشيرا الى انه عندما كان في المجلس المبطل عمل كمشرع وكاقتصادي أيضا وتقدم بأربعة مشاريع اقتصادية لسمو رئيس مجلس الوزراء من اجل وضع خارطة الطريق للحكومة لمعالجة جملة من القضايا ومن بين هذه المشاريع التأمين الصحي، مؤكدا اننا تعلمنا من أموال الوطن وأموال الكويت وآن الأوان لان نرد الدين من خلال وضع امكانياتنا وما تعلمنا في تصرف الوطن والمواطن.

وبين ان حكم المحكمة الدستورية انهى الجدل حول دستورية مرسوم الصوت الواحد واسدل الستار عليه، مشددا على ان القبائل جزء من هذا المجتمع وعليها حقوق وواجبات كما للآخرين، مشيرا الى ان القبائل ممثلة في تيارات سياسية ودينية شأنها شأن كل مكونات المجتمع، ولا تمنعهم انتماءتهم القبلية من ان يقدموا الوطن وحقوقه على اي انتماءات وحقوق اخرى، موضحا ان الانتماء الى القبائل ليس سبة والرسول ﷺ كان يعتز بقبيلته.

واوضح ان الناخب الكويتي سيحافظ على مصلحة الوطن ويقدم مصلحة الوطن على القبيلة والمذهب، وما يثار عن انقسام طائفي او فئوي هو وهم في عقول البعض ممن يسعون الى تخويف الناس حتى يتمكنوا من تسلم القيادة، معتبرا ان هؤلاء أشخاص مريضون يسعون الى مصالحهم على حساب مصالح الوطن والمواطنين، مذكرا بان هذا الشعب الصغير في عدده تفوق بامتياز على الغزو الغاشم عندما عجز العدو عن العثور على اي كويتي يتعاون معه ومن مختلف الأطياف والمسميات.

واعتبر ان الدائرة الخامسة هي معقل المنافسة ، وأهلها كويتيون بامتياز، لافتا الى انه لم يتشاور مع بقية المرشحين بشأن الترشح للرئاسة، ولديه الشجاعة لأن يخوض هذه التجربة.

واكد انه من المؤيدين لمنح الحكومة المهلة الكافية قبل تحريك المساءلة ما لم يستجد أمر جلل يستحق التعجيل بالاستجواب، مشيرا الى ان هذا هو ما تم الاتفاق عليه بين نواب المجلس المبطل، ولذلك اجلوا الاستجواب، ولكن عندما دفعت الحكومة غرامة الداو تقدمت بالاستجواب مباشرة لوزير النفط ولم أناور واعمل الأفلام كما يفعل البعض، وبدون شوشرة وبهرجة إعلامية، مبينا ان استجوابه نتج عنه استقالة وزير النفط.

واعتبر ان وزير النفط منح الفريق المفاوض بسداد دفعة من غرامة الداو بقيمة مائة مليون دولار عن طريق رسالة sms وبدون اي اوراق او مذكرات ووثائق للدفع، مؤكدا ان هذه الرسالة الـ sms موجودة لدى المسؤولين ولدى ديوان المحاسبة، وهي احد اسباب استعجاله في استجواب وزير النفط هاني حسين.

وأشار الى ان غرفة التحكيم العالمية قراراتها غير ملزمة للدول، ولا تعلو على قوانين الدول، وبالتالي فان المسؤولين اتبعوا امرا غير ملزم واستعجلوا في دفع الغرامة، وهذا الأمر كان محل استغراب مستشاري الداو.

وشدد على ان استقالة وزير النفط وما تبعها من اجراءات اتخذتها الحكومة ليست كافية، وينبغي تكليف مكتب تحقيقات دولي لكشف تفاصيل هذه القضية.

وكشف عن انه كان ينوي التقدم باستجواب ثان على خلفية عقد «شل» وكان الاستجواب جاهزا الا ان الوقت لم يسعفه، لأن هناك امورا لا يمكن السكوت عنها، وهناك 50 موظفا في شركة شل كل واحد منهم يتقاضى راتبا سنويا يصل الى 2,750 مليون دولار في السنة باجمالي يصل الى 800 مليون دولار في السنة.

ولفت الى انه حقق جزءا طيبا من برنامج العمل الذي وعد به الناخبين اثناء الحملة الانتخابية، وكان سيحقق الجزء الاخر لولا حل المجلس، ومن بين هذه الانجازات صندوق الأسرة ومكافأة الطلبة الخريجين، وتقصير مدة انتظار السكن الحكومي، ومقترح معالجة الوضع التعليمي الذي لو أخذت به الحكومة لما وصل الامر الى ما شهدناه من الغش في الاختبارات، مبينا ان الحكومة حكومة ردة أفعال والأولى ان تكون صاحبة مبادرة.

وذكر انه تقدم بورقة عمل لضبط المناقصات في المشاريع الحكومية للحد من الفساد الحاصل في هذا الجانب، مؤكدا ان كتلة المستقلون التي شارك في تشكيلها في المجلس المبطل كانت هي الكتلة المرجحة للقرار داخل مجلس الامة حيث تضم 16 عضوا 8 منهم هم المنتمون بشكل رسمي و8 آخرون يطلق عليهم أصدقاء الكتلة.

وأعرب عن ألمه لان الحكومة تسببت في هدر في الميزانية يصل الى 12 مليار دينار، وتبين لنا هذا الأمر عند دراسة الميزانية، مؤكدا ان الاولى ان يوجه هذا الهدر لتحسين دخل المواطن الكويتي.

واشار الى انه كان من بين المتقدمين بزيادة راتب المواطنة الكويتية الذي تم اقراره في مجلس الأمة، وكذلك التأمين الصحي، كما تقدم بطلب زيادة رواتب المتقاعدين، وإعادة صرف الراتب للكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، وزيادة رواتب العسكريين المتقاعدين، وزيادة علاوة الأولاد الى 75 دينارا، مبينا ان النواب عملوا على اقرار القوانين الشعبوية وفي نفس الوقت عملوا على الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للبلد.

وعن الطعن المقدم بالانتخابات الحالية من قبل احد المحامين استنادا الى بطلان عضوية وزيرة الشؤون ذكرى الرشيدي، رأى المري انه حتى وان بطلت عضوية الرشيدي تكون الوزيرة رولا دشتي هي الوزير المحلل، وقد تكون الحكومة لديها خطة مسبقة تتوقع بطلان المجلس ولذلك أبقت على رولا في تشكيلتها.

وناشد أهل الكويت أن يعيدوا التصويت لجميع أعضاء المجلس المبطل حتى يستكملوا فرصتهم، وخصوصا ان الكل أشاد بإنجازات المجلس المبطل وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير وكذلك الحكومة، مؤكدا اننا انجزنا مالم تنجزه المجالس السابقة في تاريخ الكويتي، ولم تلغ اي جلسة او اي اجتماع للجان البرلمان لعدم اكتمال النصاب، مشيرا الى ان الاجتماعات التي عقدتها اللجان البرلمانية في المجلس المبطل تعادل اعلى معدل اجتماعات لثلاثة مجالس سابقة مجتمعة.

وقال المري ان السبب في تراجع الكويت في التنمية ان المجالس والحكومات السابقة كانت تعمل كضدين كل منهما يحاول ان يثبت نجاحه وفشل الطرف الآخر، ولم يكن يراعى في هذا الصراع مصلحة الكويت.

واشار الى ان النواب اقترحوا إيجاد اسكان عمودي فاخر في المناطق الساحلية المرغوبة لاسكان المواطنين، وايجاد شركة تقدم مواد البناء بأسعار مدعومة ومخفضة للمواطنين، حتى تكون مواد البناء شأنها شأن مواد التموين.

• خالد الشمري